

Distr.: General
21 October 2021
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثامنة والأربعون

13 أيلول/سبتمبر - 1 تشرين الأول/أكتوبر 2021

البند 2 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

حالة حقوق الإنسان والمساعدة التقنية في جمهورية فنزويلا البوليفارية

تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان * *

موجز

عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 2/45، يعرض هذا التقرير المقدّم من مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عرضاً تفصيلياً للتطورات الأخيرة في حالة حقوق الإنسان، مع التركيز بصورة خاصة على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية، وعلى المساعدة التقنية، في جمهورية فنزويلا البوليفارية.

* قُدّم هذا التقرير بعد انقضاء الموعد النهائي لتضمينه أحدث المستجدات.

** يُعمّم مرفق هذا التقرير كما ورد وباللغة التي قُدّم بها فقط.



الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

- 1- يقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 2/45، الذي طلب فيه المجلس إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تعد تقريراً خطياً شاملاً عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية فنزويلا البوليفارية وأن تقدّمه إلى المجلس في دورته الثامنة والأربعين.
- 2- ويغطي هذا التقرير الفترة من 1 حزيران/يونيه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021⁽¹⁾ ويُلقي نظرة عامة على التعاون بين حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. ويركز التقرير أيضاً على آخر التطورات خلال الفترة المشمولة بالتقرير فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية ومستوى تنفيذ التوصيات المقابلة الواردة في التقارير السابقة، ويحدد المجالات التي يمكن القيام فيها بمزيد من التعاون.
- 3- ويستند التقرير إلى المعلومات التي جمعتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان (المفوضية) وحللتها، وهو ما يشمل استناده إلى المقابلات مع الضحايا والشهود وكذلك إلى الاجتماعات مع المسؤولين الحكوميين ومنظمات المجتمع المدني. وهو يأخذ في الحسبان المعلومات والبيانات الرسمية المقدّمة من الحكومة، بما في ذلك تلك المقدّمة عن طريق سلسلة من الأسئلة التي أحالتها المفوضية إلى الحكومة لأغراض إعداد هذا التقرير.
- 4- وجرى توثيق النتائج الواردة في هذا التقرير والتثبت منها امتثالاً للمنهجية القياسية للمفوضية. وقد بذلت المفوضية العناية الواجبة لتقييم مصداقية وموثوقية جميع المصادر وراجعت المعلومات المجمعة من أجل التحقق من صحتها. وسعت المفوضية إلى الحصول على موافقة مستتيرة من المصادر التي أجرت معهم مقابلات واتخذت جميع التدابير المناسبة لحماية هوياتهم ولضمان السرية. وقامت المفوضية بتقييم المعلومات التي جمعتها في ضوء المعايير الدولية لحقوق الإنسان والتشريعات المحلية ذات الصلة.

ثانياً- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية

- 5- لا يزال الناس في جمهورية فنزويلا البوليفارية يواجهون تحديات كبيرة فيما يتعلق بالتمتع بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، بسبب الأزمات الاجتماعية والاقتصادية المتعددة العوامل والقائمة من قبل. وقد نهضت الحكومة بالسياسات الاجتماعية عن طريق برامج اقتصادية واجتماعية تهدف إلى مكافحة الفقر وتقليص فجوة المساواة بين الجنسين، ومع ذلك لا تزال توجد تحديات في هذه المجالات يُقال إنها تُعزى - جزئياً - إلى سوء تخصيص الموارد، والافتقار إلى صيانة البنية التحتية العامة، والنقص الشديد في الاستثمار في الخدمات الضرورية. وأدت العقوبات القطاعية وتأثير جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى زيادة اشتداد ندرة الموارد المتاحة.
- 6- وهذا التقرير، في ثنايا بحثه للمجالات الممكنة للقيام بمزيد من المساعدة التقنية، يبحث الخطوات التي اتخذتها جمهورية فنزويلا البوليفارية للوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك ما يتعلق بالإعمال التدريجي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وهو الالتزام الأساسي لضمان التمتع بالمستويات الأساسية الدنيا منها، والالتزامات المتعلقة بعدم التمييز وعدم التراجع، واستخدام الحد الأقصى من الموارد المتاحة، وهو ما يشمل أيضاً المساعدة والتعاون الدوليين. كما يقيّم التقرير التحديات الإجمالية المتعلقة بنقص المعلومات العامة عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وهو أمر أساسي لإعمال هذه الحقوق بشكل فعال.

(1) يُشار هنا إلى البيانات غير المتعلقة بهذه الفترة والتي لم تُنح بشأنها معلومات أحدث للمفوضية.

7- وقد أدت التدابير القسرية الانفرادية القطاعية إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية المعاكسة القائمة من قبل والأوضاع الإنسانية المعقدة، وأثرت أيضاً على الموارد المتاحة لضمان حقوق الإنسان وحمايتها، وخاصة حقوق أشد الفئات ضعفاً⁽²⁾. وعلى الرغم من الاستثناءات الإنسانية المعمول بها، فإن الامتثال المفرط للتدابير القسرية الانفرادية القطاعية قد أدى إلى تفاقم نقص الأدوية والحد من الواردات الغذائية، مع إلقاء أعباء إضافية على منظمات المجتمع المدني، التي تتطلب منها الجهات المانحة لها والمؤسسات المالية معلومات مالية إضافية مفصلة، وبالتالي تحويل القدرات بعيداً عن الاضطلاع الفعال بالعمل المطلوب، وخاصة في المناطق الريفية والمناطق النائية. وقد أثر نقص الوقود تأثيراً سلبياً على إنتاج الأغذية وتوزيعها، وعلى النقل العام، والخدمات العامة، والتعليم، والقطاع الصحي. وتكرر المفوضية السامية لحقوق الإنسان ندائها السابقة الداعية إلى رفع التدابير القسرية القطاعية الانفرادية، نظراً إلى تأثيرها غير المتناسب على السكان بشكل أوسع؛ وهي نداءات رددتها المقرر الخاص المعني بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان.

8- وتشعر المفوضية بالقلق إزاء المستويات المنخفضة للدخل والمدخرات والمعاشات التقاعدية للموظفين العموميين والعاملين في القطاعات التي تعتمد على التمويل العام، وبخاصة قطاعا التعليم والصحة. وعلى سبيل المثال، قدر الاتحاد الطبي الفنزويلي، في آب/أغسطس 2020، أن نحو 50 في المائة من الأطباء قد غادروا البلد، وهو ما يرجع بصورة رئيسية إلى الانخفاض المتسارع في الدخل الحقيقي. وفي عام 2020، ذكرت التقارير أن متوسط المرتب الشهري للممرضات والممرضين يتراوح بين دولارين وخمسة دولارات من دولارات الولايات المتحدة⁽³⁾. وكان لفقدان المهنيين الطبيين تأثير مباشر على قدرة البلد على الاستجابة بفعالية لجائحة كوفيد-19.

9- وفي عام 2019، اعتمد دخل 80 في المائة من الأسر المعيشية على التحويلات النقدية الحكومية، بحسب الأرقام الرسمية⁽⁴⁾. وفيما يتعلق بالقيمة الكلية لهذه التحويلات، كانت 22 في المائة منها للكهرباء، و21 في المائة للتعليم، و16 في المائة للجان المحلية لتوريد الأغذية وإنتاجها⁽⁵⁾، و15 في المائة للمياه، و12 في المائة للتحويلات النقدية الأخرى المسماة "باتريا"⁽⁶⁾، و11 في المائة لبرنامج التغذية المدرسية⁽⁷⁾. وتربط التحويلات النقدية قياسياً بالحد الأدنى الرسمي للأجور، ولذلك تتأثر هي الأخرى بمعدلات التضخم المرتفعة. وكما أفادت التقارير، زاد الاعتماد على التحويلات النقدية الحكومية خلال فترة جائحة كوفيد-19، على الرغم من عدم توفر معلومات عامة مفصلة يمكن التحقق منها بشأن مالية البرامج وتأثيرها.

(2) Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR), "UN human rights expert urges to lift unilateral sanctions against Venezuela", 12 February 2021 (مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "خبير حقوق إنسان بالأمم المتحدة يحث على رفع العقوبات الانفرادية المفروضة على فنزويلا"، 12 شباط/فبراير 2021). متاح على الرابط: <https://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=26749&LangID=E>.

(3) معلومات مقدمة من كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة.

(4) Ministerio del Poder Popular de Planificación, *Venezuela en Cifras* (Caracas, 2021), p. 108.

(5) المعروفة باللغة الإسبانية باسم "Comités Locales de Abastecimiento y Producción". وكانت هذه اللجان قد أنشئت في عام 2016 من أجل توزيع المساعدات الغذائية على الصعيد المحلي.

(6) نظام "باتريا" (Patria) هو منصة رقمية تعمل ببطاقة هوية وطنية ("carnet de la patria": البطاقة الوطنية) ويتلقى الفنزويليون عن طريقه المساعدات الاجتماعية، بما في ذلك المساعدات الغذائية والإعانات النقدية.

(7) Ministerio del Poder Popular de Planificación, *Venezuela en Cifras* (2021), p. 107.

10- ووفقاً للأرقام الرسمية، كان في عام 2020 ما تصل نسبته إلى 56,1 في المائة من العاملين يعملون في وظائف نظامية. ومن بين هؤلاء، أشار تحليل الخبراء⁽⁸⁾ إلى أن ثلثي هؤلاء العاملين كانوا يعملون في القطاع العام، حيث تارجح الدخل الشهري المتوسط بين دولارين وخمسة دولارات⁽⁹⁾. ولمواجهة هذه التحديات، زادت الحكومة في السنوات الأخيرة من الإنفاق الاجتماعي، وخاصة عن طريق التحويلات النقدية المباشرة. وأشارت التقارير إلى أن سياسة الأجور ليست شاملة للجميع، وخاصة، في بعض الأحيان، عن طريق استبعاد أعضاء النقابات العمالية الذين يُنظر إليهم على أنهم ينتقدون الحكومة. وبالإضافة إلى ذلك، أعلنت الحكومة في 1 أيار/مايو 2021 عن زيادة بنسبة 289 في المائة في الحد الأدنى للأجور، من 1,8 مليون بوليفار فنزويلي إلى 7 ملايين بوليفار، ليصل بذلك إلى ما يعادل 2,40 دولار في ذلك الوقت، دون ربط الحد الأدنى الرسمي للأجور الشهرية بالتضخم⁽¹⁰⁾، ولا بسلة استهلاك المستهلك الأساسي⁽¹¹⁾. وفي عام 2021، أفادت الحكومة بأنها واصلت تقديم معاشات تقاعدية إلى أكثر من 4,5 ملايين مستفيد. بيد أن المعاشات التقاعدية الشهرية قد تارجحت هي الأخرى بين دولارين وخمسة دولارات، ولم يجر ربطها بالتضخم⁽¹²⁾.

11- وتُسلّم مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بالخطوات المتخذة لتوسيع نطاق إمكانية الوصول إلى برامج المساعدة الاجتماعية عن طريق رقمنة الخدمات. وكما أفادت التقارير، ارتفع عدد المستعملين النشطين للبطاقة الوطنية (carnet de la patria) إلى 21 مليون شخص بحلول حزيران/يونيه 2021. بيد أن انخفاض تغطية الإنترنت وحالات انقطاع التيار الكهربائي فقد شكلا تحديات أمام الجهود المبذولة لضمان المساواة في إمكانية الوصول إلى الأدوات الرقمية، وخاصة في المناطق الريفية وفيما يتعلق بذوي الدخل المنخفض. وواصلت المفوضية تلقي تقارير عن بعض الأشخاص الذين يدّعي أنهم حُرِموا من المساعدة الغذائية لأسباب سياسية، ألا وهي انتقادهم الحكومة. إذ يجب ألا يكون الوصول إلى الاستحقاقات الاجتماعية مشروطاً بالانتماء السياسي الفعلي أو المتصور، فالالتزام بالشفافية فيما يتعلق بالمعايير المستخدمة لتحديد الأهلية للاستفادة من برامج الحماية الاجتماعية أمر لا بد منه لتجنب أي تمييز في مجال الممارسة.

12- واستمرت الاحتجاجات المتصلة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وطالبت - على وجه الخصوص - بالحصول على الخدمات الأساسية المناسبة، وحقوق العمل، والسكن، والوقود، والخدمات الصحية الوافية، والغذاء⁽¹³⁾. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثقت المفوضية ثمان حالات احتجاج قامت خلالها قوات الأمن أو الجماعات المدنية المسلحة الموالية للحكومة التي يُطلق عليها اسم "الرابطات الجماعية" (colectivos) بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان انطوت على جريمة قتل واحدة على الأقل خارج نطاق القضاء، وثلاث حالات لإساءة المعاملة، وثلاث حالات للاستخدام المفرط للقوة.

(8) معلومات مقدّمة من كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة.

(9) قُدّر السعر الشهري لسلة استهلاك المستهلك الأساسي بمقدار 299,46 دولاراً في حزيران/يونيه 2021. انظر الرابط: http://cenda.org.ve/fotos_not/pdf/CENDA.%20RESUMEN%20EJECUTIVO.%20CAT%20JUNI.O%202021%20WEB.pdf

(10) قُدّر السعر الشهري لسلة استهلاك المستهلك الأساسي بمقدار 299,46 دولاراً في حزيران/يونيه 2021. انظر الرابط: http://cenda.org.ve/fotos_not/pdf/CENDA.%20RESUMEN%20EJECUTIVO.%20CAT%20JUNI.O%202021%20WEB.pdf

(11) تنص المادة 91 من دستور جمهورية فنزويلا البوليفارية على وجوب تعديل الحد الأدنى للأجور سنوياً، باستخدام سعر سلة استهلاك المستهلك الأساسي باعتباره أحد الأساسات المرجعية.

(12) معلومات مقدّمة من كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة.

(13) أبلغ المرصد الفنزويلي للصراع الاجتماعي عن وقوع 224 10 احتجاجاً تتصل بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية في الفترة من 1 حزيران/يونيه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021.

ومن بين هذه الحالات، تحيط المفوضية علماً بالتحقيقات التي فُتحت في حالتين على الأقل من حالات إساءة المعاملة، وتعيد تأكيد الالتزام بالتحقيق المستقل في جميع هذه الحوادث ومنع تكرارها. كما وثقت المفوضية التوقيف والاحتجاز غير القانونيين أو التعسفيين لما لا يقل عن 45 شخصاً فيما يتصل بهذه الاحتجاجات.

13- وتتوّه المفوضية السامية لحقوق الإنسان بإنشاء منتديات حوار في أيار/مايو 2021 مع النقابات العمالية، وتذكّر بحق النقابات في العمل بحرية دون قيود مرهقة وكذلك بحقوق الأعضاء في الانضمام إلى النقابة التي يختارونها بأنفسهم. بيد أن المفوضية قد وثّقت تجاهلاً للاتفاقات الجماعية التي تغطّي الموظفين العموميين، وخاصة منذ صدور مذكرة وزارة العمل رقم 2792 في عام 2018، والتي تسمح فعلياً بمراجعة هذه الاتفاقات بطريقة أحادية من جانب جهاز خاص في الوزارة، بما في ذلك ما يتعلق بالمرتبات والاستحقاقات وأوضاع العمل. ويساور المفوضية القلق إزاء التقارير التي تتحدث عن عدم إجراء مشاورات شاملة مع جميع الأطراف المتضررة بشأن قضايا العمل، ما يثير شواغل تتصل باستقلالية النقابات العمالية وتمتّع أعضائها بحقوقهم تمتعاً كاملاً.

ألف - الحق في الصحة

14- بعد اكتشاف الحالات الأولى لجائحة كوفيد-19 في آذار/مارس 2020، أعلنت جمهورية فنزويلا البوليفارية "حالة تحذير" وطنية، وفرضت تدابير صحية وقائية، وأعدت توجيه نظام الصحة الوطني نحو علاج مرضى جائحة كوفيد-19. وفي كانون الثاني/يناير 2021، أُفيد أن عدد أسرة المستشفيات قد زاد بنسبة 58 في المائة⁽¹⁴⁾، وزاد عدد الأسرة في وحدات العناية المركزة بنسبة 44 في المائة. ووفقاً للحكومة، كانت جميع علاجات جائحة كوفيد-19 مجانية. بيد أن جائحة كوفيد-19 قد زادت من تعقيد التحديات الهيكلية الموجودة من قبل والتي تفاقم بالفعل بسبب التدابير القسرية الانفرادية القطاعية؛ وشملت هذه التحديات نقص المعدات والمواد والأدوية، وعدم كفاية صيانة البنية التحتية، وفقدان العاملين الصحيين المؤهلين بسبب عملهم في الخارج، وانخفاض القدرات المالية للدولة اللازمة للاستثمار في الخدمات الصحية.

15- وقّمت الحكومة بشكل علني ومنتظم تقارير عن الأرقام الرسمية والتدابير الصحية الوقائية فيما يتعلق بجائحة كوفيد-19. بيد أنه لم تكن توجد معلومات متاحة بشكل عام عن المنهجية المتبعة ومصادر البيانات فيما يتعلق بالوضع الوبائي في البلد. وكما هو الحال في بلدان أخرى حول العالم، قدرت بعض التقارير أن الأرقام الحقيقية يُحتمل أنها تكون أعلى، حيث أفادت التقارير أن العاملين في مجال الرعاية الصحية هم من بين الأكثر تضرراً. واستتكر المهنيون الصحيون علناً نقص المعدات وعدم دفع المرتبات والأوضاع غير الصحية. وفي 6 نيسان/أبريل 2021، تدخلت "الرابطات الجماعية" تدخلاً عنيفاً وقامت بتهريب الطلاب في مستشفى جامعة كاراكاس، وهي جزء من الجامعة المركزية لفنزويلا، بينما كانوا يحتجون على نقص معدات الحماية الشخصية للعاملين في مجال الرعاية الصحية في المستشفيات الفنزويلية. وأُفيد أن أفراد الحرس الوطني البوليفاري كانوا حاضرين ولم يتدخلوا لحماية الطلاب. ووثّقت المفوضية السامية لحقوق الإنسان دعاوى جنائية مرفوعة ضد ستة أشخاص وتهديدات موجّهة لصحفيين وعلماء بسبب قيامهم بتحرّيات أو بنشر معلومات غير متوافقة مع البيانات الحكومية الرسمية.

16- وفي أوائل حزيران/يونيه 2021، أعلنت الحكومة تلقي 2,7 مليون جرعة من لقاحي سبوتنيك-5 (Sputnik V) وسينوفارم منذ شباط/فبراير 2021. ولجأت الحكومة أيضاً إلى مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي (مرفق كوفاكس)، ومع ذلك كانت إجراءات عملية الشراء طويلة، وجمّدت المؤسسات المصرفية لعدة أسابيع الأموال المرصودة لشراء اللقاح، وهو ما أُفيد أنه يرجع إلى تعقيدات مرتبطة بالتدابير القسرية الانفرادية. ووقت كتابة هذا التقرير، ظل العدد الرسمي للجرعات ومواد التلقيح المتاحة

(14) Ministerio del Poder Popular de Planificación, Venezuela en Cifras (2021), p. 238

أقل بشكل حاد من الأعداد اللازم تلقيحها من أجل مكافحة جائحة كوفيد-19 على نحو فعال ومن أجل تلقيح نحو 22,8 مليون شخص، حسب خطة التلقيح الوطنية. وتُذكر المفوضية السامية لحقوق الإنسان بأنه ينبغي اعتبار اللقاحات منفعة عامة عالمية. وعلى هذا النحو، يقع على عاتق المجتمع الدولي الالتزام باتخاذ تدابير ملموسة لضمان توزيع اللقاحات على الصعيد العالمي توزيعاً عادلاً وفي الوقت المناسب.

17- وقامت بعض جهات المجتمع المدني والقطاع الصحي الفاعلة والكيانات السياسية المعارضة والمنظمات الدولية بتقديم التعاون التقني في وضع خطة التلقيح. وعلى الرغم من عدم نشر الخطة علناً، جرى إطلاع الجهات صاحبة المصلحة عليها عند اعتمادها. وتقدم الحكومة تقارير علنية عن تقدم برنامج التلقيح، ولكنها لم تقدم معلومات مفصلة عن المستفيدين، أو عن استخدام الأموال العامة، ولا عن رصد ما بعد التلقيح، على الرغم من الادعاءات القائلة بوجود أسواق موازية وفساد، ومن طلبات منظمات مجتمع المدني للحصول على معلومات.

18- وحددت الحكومة "البطاقة الوطنية" (carnet de la patria) على أنها الأداة الرئيسية للوصول إلى نظام التلقيح ولتحديد أهلية الاستفادة، ولكنها افتتحت أيضاً عن طريق وزارة الصحة، في أيار/مايو 2021 منصة تسجيل إضافية للحصول على اللقاحات. ومع ذلك، فإن التسجيل على كلتا المنصتين يُضطلع به على الإنترنت ويجري الحصول على مواعيد التلقيح عن طريق الرسائل النصية القصيرة، وهو ما يستبعد منه إلى حد كبير الأشخاص الذين ليست لديهم إمكانية الوصول إلى الإنترنت أو هواتف محمولة، وهم بصورة رئيسية الأشخاص الأكثر معاناة من التهميش والأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية والمناطق النائية. وتشجع المفوضية السامية لحقوق الإنسان حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان المساواة في الحصول على اللقاح، وخاصة للفئات المهمشة، مع إيلاء اهتمام محدد لهذه الفجوة الرقمية.

19- وأدت إعادة توجيه الموارد الحالية نحو مكافحة جائحة كوفيد-19 إلى إعاقة قدرة الدولة، المتناقصة بالفعل، على ضمان وصول الناس إلى الخدمات الصحية المتعلقة بالأمراض والمشاكل الصحية الأخرى، مثل الملاريا وحمى الضنك وحمى شيكونغونيا وفيروس زيكا والسل. كما تأثرت برامج التلقيح ضد الأمراض التي يمكن الوقاية منها، هي وإمكانية الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، والرعاية الصحية العقلية، وعلاج فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والسكري والسرطان، وعمليات الزرع. وجرى منذ عام 2017 تعليق البرنامج الوطني للبحث عن أعضاء لزراعتها، بسبب آثار التدابير القسرية الانفرادية، حسبما أفادت التقارير. ووفقاً للمنظمة الوطنية لزراعة الأعضاء، توفي بالفعل 960 شخصاً منذ عام 2017 يعانون من أمراض الكلى وذلك، حسبما يُدعى، بسبب الافتقار إلى عمليات زراعة الأعضاء، ومن بينهم 150 طفلاً⁽¹⁵⁾.

20- وترحب المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالإجراءات المشتركة التي اتخذتها وزارة الصحة وكيانات الأمم المتحدة لتحسين إمكانية وصول ضحايا العنف الجنسي إلى الرعاية الصحية، بما في ذلك ما حدث في حزيران/يونيه 2021 من اعتماد بروتوكول وطني للإدارة السريرية للعنف الجنسي. بيد أن الوضع فيما يتعلق بالعنف القائم على النوع الاجتماعي قد ازداد سوءاً في عام 2020، مثله مثل الوصول إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية. فقد ظهرت تقارير عن حدوث زيادة في وفيات الأمهات⁽¹⁶⁾.

(15) انظر البيان الصادر عن 92 منظمة مجتمع مدني في 1 حزيران/يونيه 2021، والمتاح على الرابط: <https://cecodap.org/suspension-del-programa-de-trasplantes-perjudica-a-150-ninos-en-los-ultimos-cuatro-anos-estima-ontv-comunicado/>

(16) انظر الخبر الذي نشره صندوق الأمم المتحدة للسكان على الرابط: <https://venezuela.unfpa.org/es/news/mientras-la-crisis-que-enfrentan-las-mujeres-en-venezuela-se-profundiza-el-unfpa-requiere-0>

وأبلغت منظمات المجتمع المدني عن محدودية إمكانية الوصول إلى وسائل منع الحمل، وهو ما يُدعى أنه تسهم في ارتفاع معدلات حمل المراهقات وعدم كفاية الرعاية قبل الولادة ورعاية المواليد. فضلاً عن ذلك، أفادت التقارير بوجود نقص حاد في الأدوية والعلاجات، بما في ذلك ما يتعلق بالأمراض المنقولة جنسياً وفيرس نقص المناعة البشرية، وكذلك الأجهزة الطبية والإمدادات الطبية ومنتجات النظافة الشخصية⁽¹⁷⁾.

21- وتعرب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن قلقها إزاء حالة حق الشعوب الأصلية في الصحة. وأشار الرصد الذي قام به المجتمع المدني إلى أن أمراضاً مثل الملاريا والسل والالتهاب الرئوي والحصبة وفيرس نقص المناعة البشرية كانت في ازدياد في أوساط الشعوب الأصلية في عام 2019، وأبلغ عن 457 حالة إصابة بجائحة كوفيد-19 وعن 14 حالة وفاة لدى السكان الأصليين في ولايات أمازوناس وبوليفار ودلتا أماكورو في عام 2020⁽¹⁸⁾. بيد أنه لا توجد معلومات رسمية مفصلة عن حالة جائحة كوفيد-19 لدى الشعوب الأصلية. وأصدرت وزارة الصحة خطة لاحتواء جائحة كوفيد-19 لدى الشعوب والمجتمعات الأصلية، ولكن دون إجراء مشاورات مسبقة بشأن صياغة الخطة وتنفيذها أو نشر معلومات عامة عن الوضع الوبائي في صفوف مجتمعات السكان الأصليين أو بشأن التدابير الصحية التي اتخذتها الحكومة. وتفيد التقارير أن الجائحة، إلى جانب نقص الوقود، قد أدت إلى تفاقم حالة سوء التغذية لدى الشعوب الأصلية، وأضعفت قدرتها على التماس العناية الطبية من المحطات الطبية، التي كثيراً ما تكون نائية، من أجل علاج أمراض يمكن الوقاية منها.

باء - الحق في الغذاء

22- أُفيد عن حدوث بعض التحسينات في إمكانية الحصول على الغذاء في العامين السابقين على الجائحة. وأشارت الأرقام الرسمية⁽¹⁹⁾ إلى انخفاض نقص التغذية في عامي 2018 و2019، وهو ما لاحظته أيضاً منظمات المجتمع المدني⁽²⁰⁾، التي وثقت حدوث تحسينات كبيرة فيما يتعلق بسوء تغذية الأطفال في الفترة السابقة للجائحة. بيد أنه لا يزال ينبغي تعزيز هذه التحسينات المبلغ عنها، بالنظر إلى المستويات المتقلبة للإنتاج الغذائي الوطني. وأفادت التقارير أن نقص الاستثمار ونقص الوقود وانخفاض توافر البذور والأسمدة وواردات الكيماويات الزراعية قد أدت جمعاً إلى حدوث انخفاض في الإنتاج الغذائي الفنزويلي، وإلى تناقص الربحية الزراعية، وخاصة في حالة صغار المزارعين وغيرهم من السكان الريفيين الضعفاء، وإلى انخفاض دخل الأسر المعيشية الريفية⁽²¹⁾.

23- وتحيط المفوضية السامية لحقوق الإنسان علماً بالجهود التي بذلتها الحكومة للحفاظ على سلاسل توزيع الأغذية المحلية وعلى المساعدة الغذائية أثناء تفشي الجائحة. وفي عام 2020، أُفيد أن نحو 74 في المائة من الأسر المعيشية في البلد قد تلقت مساعدات غذائية عن طريق اللجان المحلية للإمداد والإنتاج⁽²²⁾. وعلى وجه الخصوص، جاءت عن طريق هذه اللجان، في عام 2019، ما نسبته 92 في المائة من الحليب المجفف الذي استهلكته الأسر المعيشية، بالإضافة إلى ما نسبته 72 في المائة من الحبوب.

(17) UNFPA, "Humanitarian response in Venezuela 2021", متاح على الرابط: https://venezuela.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/2021_unfpa_humanitarian_plan_in_venezuela_2.pdf

(18) انظر الرابط: <https://kape-kape.org/wp-content/uploads/pdf/Impactos.de.la.pandemia.por.Covid-19.en.comunidades.indigenas.pdf>

(19) Ministerio del Poder Popular de Planificación, *Venezuela en Cifras* (2021), p. 19

(20) رسالة متبادلة بين مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومنظمات مجتمع مدني.

(21) معلومات مقدمة من كيانات تابعة للأمم المتحدة.

(22) Ministerio del Poder Popular de Planificación, *Venezuela en Cifras* (2021), p. 10

ووضعت في السنوات الأخيرة برامج مساعدة غذائية محددة من أجل الأطفال والحوامل والمسنين ومجتمعات السكان الأصليين والفئات الضعيفة الأخرى، ما أضاف ما يصل إلى 15 برنامجاً للمساعدة الغذائية. وفي عام 2019، أُفيد أن الحكومة استثمرت 4,3 مليارات دولار في جميع هذه البرامج. وفي عام 2021، قدرت منظمات المجتمع المدني أن التحويلات الغذائية الشهرية المنتظمة والمتصلة بالجائحة قد بلغت نحو 21 دولاراً لكل أسرة، وهي إلى حد كبير غير كافية لتغطية الضروريات الأساسية مقومة بالأسعار الحقيقية. إذ قُدِّر السعر الشهري لسلة الاستهلاك للمستهلك الأساسي بـ 299,46 دولاراً لكل أسرة معيشية في حزيران/يونيه 2021⁽²³⁾. وبالإضافة إلى ذلك، لا توجد معلومات مفصلة متاحة عن ميزانية هذه البرامج والمشاركة فيها والرقابة عليها.

24- وفي حين أن الإغلاق الإلزامي للمدارس بسبب جائحة كوفيد-19 منع الأطفال من تلقي الطعام في المدرسة، فقد جرى تعديل برنامج التغذية المدرسية للتمكين من توزيع هذه الوجبات بعض الشيء عن طريق نقاط توزيع، على الرغم من حدود التغطية المبلغ عنها. والمعلومات العامة التفصيلية التي يمكن التحقق منها عن تأثير البرنامج محدودة. وترحب المفوضية السامية لحقوق الإنسان باتفاق نيسان/أبريل 2021 المعقود بين حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية وبرنامج الأغذية العالمي لتقديم المساعدة الغذائية إلى 185 000 طفل في المدارس في عام 2021 وللوصول إلى 1,5 مليون طفل بحلول عام 2023، بما يتماشى مع التوصيات السابقة للمفوضية. وتشجع المفوضية الحكومة على تهيئة الأوضاع المواتية للمنظمات غير الحكومية للقيام بدور نشط في تقديم المساعدة الإنسانية، بما في ذلك عن طريق ضمان وصول هذه المنظمات إلى جميع المعلومات العامة ذات الصلة وحماية عملها المشروع.

جيم - الحق في التعليم

25- أفادت الحكومة بأنها اتخذت إجراءات لزيادة توافر التعليم الأساسي والعالي في السنوات الأخيرة. بيد أن التحديات الموجودة من قبل والمتعلقة بالحق في التعليم قد ازدادت تفاقمًا بسبب العقوبات القطاعية والجائحة⁽²⁴⁾. وأشارت الأرقام الرسمية إلى أن 8,77 ملايين طالب من طلاب المدارس الابتدائية والثانوية و3,1 ملايين طالب جامعي كانوا مسجلين للعام الدراسي 2021/2020، وأن 83 في المائة من المدارس كانت عامة ومجانية في عام 2021⁽²⁵⁾. غير أن بعض منظمات المجتمع المدني قد أشارت إلى وجود معدل مرتفع للتسرب من التعليم الأساسي خلال العام الدراسي 2021/2020، أشار البعض إلى أنه يصل في ارتفاعه إلى 50 في المائة، وهو ما يرجع بصورة رئيسية إلى زيادة الحاجة إلى أن تكسب الأسرة مزيداً من الدخل في ظل أجواء الجائحة⁽²⁶⁾.

26- وترحب المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالجهود التي بذلتها الحكومة للانتقال إلى التعلم الإلكتروني من أجل التعليم الأساسي وما بعد الابتدائي أثناء الجائحة، والذي أفادت التقارير بأنه لخدمة نحو 8 ملايين طفل. ووضعت وزارة التعليم، في آذار/مارس 2020، خطة "لكل أسرة مدرسة"، المصممة لضمان تلقي التعليم عن طريق التلفاز والإذاعة والوسائل الرقمية والمطبوعة. واستهدفت الخطة في الأصل برامج التعليم الابتدائي والثانوي العام، ولكنها شملت فيما بعد برامج مخصصة للبالغين والأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية.

(23) انظر الرابط: http://cenda.org.ve/fotos_not/pdf/CENDA.%20RESUMEN%20EJECUTIVO.%20CAT.%20JUNIO%202021%20WEB.pdf

(24) Ministerio del Poder Popular de Planificación, *Venezuela en Cifras* (2021), p. 78

(25) المرجع نفسه، الصفحة 10.

(26) انظر الرابط: <https://www.elnacional.com/venezuela/afirman-que-la-desercion-escolar-en-venezuela-supero-el-50/>

ومع ذلك، فإن التحديات الهيكلية، وخاصة النقص الحاد في تغطية الهاتف المحمول والإنترنت، ونقص الكهرباء، ونقص الغذاء الكافي ومياه الشرب المأمونة في كل من المنزل والمدرسة، هي أمور أعاقَت تأثير هذه التدابير. فضلاً عن ذلك، ذُكر أنه لم يجر استشارة نقابات المعلمين بشأن تدابير التعليم البديلة وتنفيذها. والمعلومات العامة عن الخطة شحيحة.

27- وتفيد التقارير بأن الهياكل الأساسية للتعليم الابتدائي والثانوي والعالي تعاني من نقص الصيانة ومن الافتقار إلى إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه. وأبلغت الجامعات عن انخفاض بأكثر من 20 في المائة في ميزانيتها الإجمالية، فضلاً عن وقوع هجمات متكررة على مرافقها وسرقة أجهزتها ومعدات من جانب فاعلين خواص، على النحو الذي أبلغت به السلطات المختصة. وعلى سبيل المثال، ففي عام 2021، أُفيد أن الجامعة المركزية في فنزويلا لم تتلق سوى 2,27 في المائة من ميزانياتها السنوية المبرمجة، والتي كانت تُستخدم بصورة رئيسية في دفع المرتبات. وأثر افتقار مؤسسات التعليم إلى الموارد المالية وإلى الأمن تأثيراً شديداً على قدرتها على توفير تعليم جيد وسهل المثال.

28- ووفقاً للمجتمع المدني⁽²⁷⁾، ففي كانون الثاني/يناير 2021، كان أكثر من 50 في المائة من المعلمين غائبين أو تركوا وظائفهم. ويُدعى أن ما لا يقل عن 40 معلماً في أربع مدارس مختلفة قد تعرضوا للتهديد بإجراءات تأديبية في عام 2020 بسبب التغيب، والذي كان بسبب عدم القدرة على تحمل مرتباتهم تكاليف النقل أو الطعام⁽²⁸⁾.

29- وتشجع المفوضية السلطات الفنزويلية والجامعات المستقلة على مواصلة الحوار من أجل إجراء انتخابات حرة ونزيهة لسلطات الجامعات المستقلة، ولضمان مشاركة المجتمعات المعنية مشاركة واسعة في هذه الانتخابات وفي المسائل المتعلقة بميزانية الجامعات. والطلب الذي قدّمته بصفة مشتركة الجامعات المستقلة في 3 آذار/مارس 2020 ضد قرار محكمة العدل العليا رقم 0047-2020 المسجل في 27 شباط/فبراير 2020، وهو الطلب الرامي إلى قصر الأهلية للتصويت في هذه الانتخابات على أعضاء هيئة التدريس والطلاب والخريجين، قد ظل بلا استجابة حسبما أفادت التقارير. ويجب على الدولة ضمان حرية تكوين النقابات للعاملين في الجامعات وتعزيز المصادقة على الاتفاقات الجماعية المتفاوض عليها بحرية من أجل تحسين أوضاع العمل في الجامعات المستقلة.

دال - توفير إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية

30- أفادت التقرير حدوث بعض التحسينات في العاملين الماضيين فيما يتعلق بالحصول على الماء والكهرباء في المدارس والجامعات والمراكز الصحية، والتي تأثرت بحالات نقص في السنوات الأخيرة كان لها تأثير مباشر على الحق في التعليم والصحة. ووفقاً لدراسات أجراها المرصد الفنزويلي للخدمات العامة، ظلت نسبة الأسر المعيشية الموصولة بإمدادات المياه عند نحو 90 في المائة، وأنه على الرغم من استمرار حالات عدم انتظام، حدثت مع ذلك تحسينات عامة في هذه الإمدادات⁽²⁹⁾.

31- وأدى انخفاض إنتاج الغاز الطبيعي والتحديات المتعلقة بتوزيع أسطوانات غاز الطهي في السنوات الأخيرة⁽³⁰⁾ إلى انخفاض استخدام غاز الطهي، مما نسبته 93 في المائة من الأسر المعيشية في

(27) مقابلة أجريت مع غريسيلا سانتشيس المتحدث باسم نقابة المعلمين الفنزويلية بمنطقة العاصمة، وهي متاحة على الرابط: <https://talcualdigital.com/vocacion-de-los-maestros-sostiene-sistema-educativo-en-crisis/>

(28) Alliance for the Defence of Labour Rights of Venezuela, report published in 2020

(29) معلومات مقدمة إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية) من المرصد الفنزويلي للخدمات العامة.

(30) رد الحكومة على استبيان من المفوضية.

حزيران/يونيه 2019 إلى 83 في المائة في كانون الثاني/يناير 2021⁽³¹⁾. ويجري على نحو متزايد استخدام الحطب بدلاً من ذلك، مع ما يصاحب ذلك من آثار صحية ضارة. كما ظل توريد اسطوانات الغاز غير منتظم⁽³²⁾. وتشير التقارير إلى أنه في الفترة من كانون الثاني/يناير 2017 إلى أيار/مايو 2021، حدث ما لا يقل عن 81 انفجاراً في أسطوانات غاز الطهي⁽³³⁾. ووثقت المفوضية السامية لحقوق الإنسان أنه في 28 كانون الأول/ديسمبر 2020، انفجرت 152 أسطوانة في 'لوس كانيوس دي لوس بيسيروس'، بولاية موناغاس، ما أسفر عن مقتل أربعة أشخاص بالغين وثلاثة أطفال كانوا يصطفون في طابور لتلقي الاسطوانات، وإصابة 46 شخصاً، من بينهم ما يقل عن تسعة أطفال وسبعة مسنين. ووثقت المفوضية انفجارين آخرين في ولاية موناغاس أسفر عن مقتل طفل عمره أربع سنوات وثلاثة أشخاص بالغين، في 13 و19 كانون الثاني/يناير 2021.

32- وأفادت اللجنة الوطنية للاتصالات أنه في آذار/مارس 2021، كان 47,1 في المائة من السكان لديهم إمكانية الوصول إلى الإنترنت، و65,3 في المائة لديهم إمكانية الوصول إلى خدمات الهاتف المحمول، وإن كان ذلك بشكل غير متساو فيما بين أنحاء البلد. فعلى سبيل المثال، كان 94,7 في المائة من سكان منطقة العاصمة لديهم إمكانية الوصول إلى الإنترنت، وكانت هذه النسبة هي 12,6 في المائة في ولاية أمازوناس و19,9 في المائة في ولاية أبوري.

هاء - الحقوق البيئية

33- تحيط مفوضية حقوق الإنسان علماً بالإطار القانوني لجمهورية فنزويلا البوليفارية، الذي يعترف بالحقوق البيئية باعتبارها حقوقاً دستورية، ويُنشئ التزامات محدّدة على الدولة فيما يتعلق بحماية البيئة وكذلك فيما يتعلق بالشفافية والمشاركة والرقابة والتعويضات، ويتضمن أشكالاً محددة من المسؤولية الجنائية عن الأضرار البيئية. بيد أن تقارير المجتمع المدني تشير إلى وجود نقص في تنفيذ اللوائح البيئية، والمساءلة العامة، والتعويضات عن الأضرار البيئية، وخاصة في صناعتي النفط والتعدين. وتشجع المفوضية الحكومة على التوقيع والتصديق على الاتفاق الإقليمي بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي دخل حيز النفاذ في 22 نيسان/أبريل 2021.

34- ولا تزال المفوضية السامية لحقوق الإنسان تشعر بالقلق إزاء حالة حقوق الإنسان بمنطقة القوس التعديني في أورينوكو (Arco Minero del Orinoco)⁽³⁴⁾، وخاصة فيما يتعلق بتنفيذ التوصيات السابقة للمفوضية، بما في ذلك ما يتعلق بشفافية الشركات العامة في عملياتها، وعمليات المشاركة والتشاور، ودراسات الأثر البيئي والاجتماعي - الثقافي، والإجراءات العامة الرامية إلى كبح جماح التعدين غير القانوني، والأنشطة التي تقوم بها الجماعات المسلحة غير الحكومية أو "التشكيلات" (sindicatos) العاملة في مناطق التعدين.

35- فضلاً عن ذلك، فمنذ عام 2014، يُدعى أن كميات النفط المتسرّبة إلى البيئة قد ازدادت، وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت المفوضية ادعاءات بحدوث تسربات نفطية في الأنهار والبحيرات والمناطق الساحلية، وكثير منها محمي، مثل منتزه موزوكوي (Morrocoy) الوطني وملجأ كوار (Cuare) للحياة البرية.

(31) معلومات مقدّمة إلى المفوضية من المرصد الفنزويلي للخدمات العامة.

(32) انظر الرابط: <https://talculdigital.com/falta-de-gas-domestico-obliga-a-272-de-los-venezolanos-a-cocinar-con-lena/>

(33) انظر الرابط: <https://www.elimpulso.com/2021/05/11/mal-estado-de-las-bombonas-de-gas-pone-en-riesgo-a-los-venezolanos/>

(34) انظر الوثيقة A/HRC/44/54.

وأفيد أن الكيانات العامة قد اتخذت بعض الإجراءات لاحتواء تأثيرات هذه التسربات وإصلاح الأضرار، في حدود الموارد المتاحة⁽³⁵⁾. ولا بد أن تتخذ الحكومة على نحو فعال إطارها التنظيمي البيئي المنطبق على صناعة النفط، وأن تقم تقارير علنية عن تنفيذه.

واو- حقوق الشعوب الأصلية

36- فيما يتعلق بحقوق الشعوب الأصلية، تكرر المفوضية السامية لحقوق الإنسان أن إنشاء منطقة القوس التعديني في أورينوكو⁽³⁶⁾ والتوسع في التعدين كان لهما تأثير سلبي على حق الشعوب الأصلية في تقرير المصير، وحقوقها في أراضيها وأقاليمها ومواردها؛ وحقوقها البيئية، وحقوقها في العيش في سلام وأمن، وحقوقها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتشير المفوضية إلى الالتزام الذي يقضي بالحصول على الموافقة الحرة والمسبقة والمستتبيرة للشعوب الأصلية، بحسن نية وعن طريق مؤسساتها التمثيلية الشرعية وممثليها الشرعيين، من أجل اعتماد أو تنفيذ أي قرار أو نشاط أو تدبير قد يؤثر عليهم.

37- وقد ظلت المفوضية تتلقى ادعاءات عن حالات قتل لأشخاص من السكان الأصليين وتهديدات موجّهة ضد زعماء السكان الأصليين في مناطق التعدين على أيدي "التشكيلات"، وخاصة في مناطق التعدين والمناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة غير الحكومية. ففي 5 نيسان/أبريل 2021، على سبيل المثال ادّعي، فيما يتعلق بالمنجم 49 في ياباكانا بولاية بوليفار، أن جماعات غير حكومية تعمل في المنجم قد قتلت فيه رجلاً من سكان "جيفي" الأصليين. وتوجد ادعاءات عن مشاركة موظفين حكوميين في إدارة أنشطة تعدين غير قانونية بالاشتراك مع "التشكيلات". ويجب إجراء تحقيق مستقل في عمليات القتل وادعاءات التهديد وتقديم الجناة إلى العدالة.

38- وقد حدد دستور جمهورية فنزويلا البوليفارية لعام 1999 مهلة سنتين لترسيم حدود جميع أراضي السكان الأصليين، وينص القانون الوطني على إمكانية الاعتراف بمبادرات الترسيم الذاتي. وبحلول عام 2021، لم يكن قد جرى ترسيم حدود سوى نحو 15 في المائة من أراضي السكان الأصليين، وأصدرت الحكومة 102 سند ملكية لأراضٍ وموائل تعادل مساحتها 3,22 في المائة من مساحة الإقليم الوطني. وتشعر المفوضية بالقلق إزاء عمليات الترسيم المعتمدة التي لا تزال تنتظر اتخاذ إجراءات بشأنها من جانب مكتب المدعي العام لإصدار السندات المقابلة. وفي إحدى الحالات، لا يزال الطلب المرسل إلى مكتب المدعي العام منذ أكثر من 15 سنة معلقاً دون إجابة، في حين أن الموعد القانوني للمنطبق للرد هو 30 يوماً⁽³⁷⁾. ويشكل الترسيم العادل والفعال لحدود أراضي الشعوب الأصلية حقاً وكذلك شرطاً مسبقاً لتمتع الشعوب الأصلية الكامل بحقوق الإنسان الأخرى. فيجب تنفيذه دون تأخير وبطريقة شفافة قائمة على المشاركة مع السلطات الشرعية للشعوب الأصلية.

زاي- حقوق المهاجرين

39- ظلت عدم إمكانية التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية في السنوات الأخيرة أحد الأسباب الجذرية للهجرة إلى خارج البلد. وتقيد تقارير مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين حالياً إلى وجود 5,4 ملايين مهاجر ولاجئ فنزويلي في جميع أنحاء العالم⁽³⁸⁾. وما فتئ عدد متزايد

(35) انظر الرابط: <https://www.ecopoliticavenezuela.org/2020/08/17/por-que-ocurren-cada-vez-mas-derrames-en-pdvsa-entrevista-al-experto-petrolero-einstein-millan/>

(36) انظر الوثيقة A/HRC/44/54.

(37) المادة 47 من القانون الأساسي للشعوب والمجتمعات الأصلية لعام 2005 (Organic Law of Indigenous Peoples and Communities, of 2005).

(38) UNHCR، "Venezuela situation"، متاحة على الرابط: <https://www.unhcr.org/venezuela-emergency.html>.

من الفنزويليين يعبرون إلى البلدان المجاورة عبر طرق غير نظامية منذ تخفيف تدابير الحجر الصحي في المنطقة⁽³⁹⁾، حيث يواجهون تحديات من حيث إمكانية الحصول على الغذاء والماء، ويتعرضون لخطر العنف، والاستغلال الجنسي والاستغلال في العمل والإساءة، والاتجار بالبشر، وخاصة في حالة النساء والأطفال.

40- ويساور المفوضية السامية لحقوق الإنسان القلق إزاء عدد سفن المهاجرين التي تغرق، وكذلك إزاء أعداد الأشخاص الذين يُفقدون، بين الساحل الفنزويلي والبلدان الجزرية المجاورة، وهو ما تشير المصادر إلى احتمال ارتباطه بالاتجار بالبشر. فمنذ نيسان/أبريل 2019، سجلت المفوضية غرق ثماني سفن وفقدان 129 شخصاً، وأطلقت المفوضية مكتب المدعي العام على معلومات عن عمليات الإبحار والأشخاص المختفين والوفيات، من أجل اتخاذ الإجراءات القضائية المناسبة. وتدعو المفوضية السلطات الفنزويلية إلى التحقيق على النحو الواجب في هذه الحالات وتدعو جميع البلدان المضيفة إلى التعاون في التحقيقات واتخاذ التدابير اللازمة لضمان تمتع جميع الأشخاص في جمهورية فنزويلا البوليفارية بحقوق الإنسان الخاصة بهم تمتعاً كاملاً.

41- وقامت الحكومة، بمساعدة من منظومة الأمم المتحدة، باتخاذ تدابير مهمة قصيرة الأجل لمساعدة نحو 151 000 عائد غادروا البلدان المضيفة لهم بسبب تأثير الجائحة بوجه خاص. وجرى إيلاء بعض الاهتمام للاحتياجات المحددة للنساء والأطفال والمسنين، ولكن لا تزال توجد تحديات، وخاصة فيما يتعلق بالسكن، والنقل، والتمييز، والاتجار بالأشخاص، وتدابير الوقاية من جائحة كوفيد-19. وتشجع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان السلطات الفنزويلية على مواصلة العمل في شراكة مع منظومة الأمم المتحدة لضمان حقوق الإنسان على نحو مستدام للأشخاص المتقنين داخل أراضيها، بمن في ذلك المهاجرون والعائدون الفنزويليون.

حاء - توفير إمكانية الحصول على المعلومات المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية

42- الحق في الحصول على المعلومات العامة مكرس في دستور جمهورية فنزويلا البوليفارية. بيد أن المعلومات العامة المفصلة قد أصبحت شحيحة على نحو متزايد بشأن الإطار التنظيمي للكيانات والسياسات العامة، وبشأن هيكلها التنظيمي، والميزانية المخصصة والإنفاق، والمشتريات والتعاقدات، والمشاركة العامة وآليات المساءلة، وعمليات مراجعة الحسابات، وبشأن الإجراءات القانونية والإدارية التي بدأتها كيانات الدولة. وقد أثر نقص إمكانية الوصول إلى المعلومات العامة تأثيراً مباشراً على قدرة الجمهور على المشاركة في صياغة السياسات العامة وتنفيذها والرقابة عليها. فالمعلومات العامة لا غنى عنها من أجل تحقيق المشاركة الفعالة من جانب أصحاب الحقوق في الشؤون العامة ومن أجل وضع سياسات عامة فعالة تقي بمعايير المساواة وعدم التمييز، وتراعي المنظور الجنساني، وتأخذ في الحسبان احتياجات الفئات الأكثر معاناة من التهميش ووجهات نظرهم. وهذا يسهم أيضاً في تحديد الوسائل اللازمة لمواجهة التحديات الإنسانية القائمة تحديداً أفضل.

43- وبخصوص المعلومات التي تنتجها المؤسسات العامة وتتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، بما في ذلك مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، فإنها تُنشر على أساس مخصص الغرض، ونادراً ما تُتاح المعلومات المتعلقة بالمنهجيات والمصادر المستخدمة في إنتاج المعلومات. وعلى سبيل المثال، فالأدوات الرئيسية لرصد الصحة العامة في البلد، مثل النشرة الوبائية والكتاب السنوي للوفيات، لم تُنشر منذ عامي 2016 و2014 على التوالي. كما لم تُنشر الميزانية الوطنية منذ عام 2018،

(39) انظر الرابط: <https://gho.unocha.org/es/venezuela>.

ولم يجر منذ عام 2017 الإعلان عن تقارير وحسابات الوزارات المختلفة⁽⁴⁰⁾، التي تشمل معلومات عن تنفيذ الميزانية الوطنية. فالميزانية الوطنية، هي والمعلومات المتعلقة بتنفيذها، لا بد منها لرصد حقوق الإنسان وحمايتها والوفاء بها، وينبغي أن تكون متاحة للجمهور.

44- وسجلت المفوضية 60 طلباً في عامي 2020 و2021 للحصول على معلومات عامة مقدّماً من منظمات مجتمع مدني بشأن مسائل تتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. وظل معظم الطلبات بلا إجابة حتى وقت كتابة هذا التقرير. ورُفضت بعض الطلبات لأن مقدّمها قد أغفلوا الإجراءات الشكائية غير الضرورية، ما قد يؤثر بشكل لا وجوب له على الحق في الوصول إلى المعلومات العامة. وفضلاً عن ذلك، أشارت منظمات المجتمع المدني إلى أن جائحة كوفيد-19 قد أثرت على قدرتها على تقديم طلبات رسمية، إذ لم يكن لدى الإدارة العامة منصات على الإنترنت لمثل هذه الإجراءات. ويمكن مواجهة هذه التحديات عن طريق سن وتنفيذ تشريعات محددة لتنظيم الوصول إلى المعلومات العامة، مثل الأخذ بقانون أساسي بشأن الشفافية يحدد آليات لتحقيق التمتع الفعال بالحق في الوصول إلى المعلومات العامة المعترف به في الدستور.

45- وفي السياق الاقتصادي والإنساني المعقد الحالي، أفادت التقارير أن العدد المنخفض من المهنيين المؤهلين ونقص الموارد قد أثرا على قدرات الدولة في هذه المجالات. ومع ذلك، تشير المفوضية السامية لحقوق الإنسان إلى الالتزام الواقع على الدولة برصد مدى إعمال التزاماتها في هذا الصدد بأقصى ما تسمح به قدراتها، وبالإبلاغ علانية وبانتظام عن النتائج التي تتوصل إليها.

طاء - الدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية

46- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثقت المفوضية السامية لحقوق الإنسان 17 حالة انتهاك لحقوق الإنسان تتعلق بالدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، شملت أربع حالات تهديد وترهيب (بما في ذلك حالات وقعت لامرأتين)، و12 حالة احتجاج تعسفي. وكان كثير من الحالات الموثقة مصحوباً بأفعال عنف ومنطوية على تجريم أنشطة مشروعة. وقامت المفوضية، وفقاً لمنهجيتها، بنقل أوجه قلق تتعلق بتسع من هذه الحالات إلى السلطات المختصة. وقد اتخذت إجراءات في ثلاث حالات على الأقل وقت صياغة هذا التقرير. وتلاحظ المفوضية محدودية التقدم المتحقق في حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، وفي التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضدهم، وفي ضمان الحق في المشاركة في الشؤون العامة - وهي أمور كانت موضوع توصيات سابقة.

47- ووثقت المفوضية السامية لحقوق الإنسان أيضاً ثمان حالات تتعلق بتجريم طلاب أو مضايقتهم أو احتجازهم أو توجيه تهديدات إليهم بسبب مشاركتهم في حركات طلابية أو توثيقهم لانتهاكات لحقوق الإنسان. وانطوت ثلاث حالات على اعتداءات ومضايقات ضد أربعة من أعضاء اتحاد الطلاب الفنزوليين أثناء الاستعدادات لمبادرة المسار العابر لفنزويلا⁽⁴¹⁾. واحتجزت القوات المسلحة البوليفارية الوطنية رئيس الاتحاد في تجمع خارج مبنى حزب معارض في ماتورين بولاية موناغاس، في 16 نيسان/أبريل 2021، وتعرض اثنان من قادة الطلاب للهجوم من جانب أفراد من قوات الأمن، في أربع نقاط تفتيش مختلفة، بين ولاية ميريدا وولاية بورتوغوسا، في أيار/مايو 2021.

(40) وفقاً للمادة 244 من دستور جمهورية فنزويلا البوليفارية، يجب عرض هذه التقارير والحسابات على الجمعية الوطنية (البرلمان) في أول شهرين من كل عام.

(41) هو مبادرة من اتحاد الطلاب لتوثيق انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية في المناطق النائية.

48- ووثقت المفوضية السامية لحقوق الإنسان مقاضاة سبعة قادة نقابيين وستة عمال بسبب دفاعهم عن حقوق العمال أو لقيامهم بالإبلاغ عن مخالفات - وذلك بتهم الإرهاب، أو تكوين جمعيات إجرامية، أو إفشاء أسرار الدولة، أو التحريض على الكراهية، وهو ما حدث لبعضهم بعد إبلاغ رؤسائهم عنهم للسلطات أو بعد نشرهم مواد على وسائل التواصل الاجتماعي تنتقد الحكومة. وكان ثمانية منهم لا يزالون رهن الاحتجاز وقت كتابة هذا التقرير. وأدعي أن اثنين من القادة النقابيين قد فُصلا من منصبيهما لدفاعهما عن حقوق العمال.

49- وفي عام 2019، خلصت لجنة تحقيق تابعة لمنظمة العمل الدولية⁽⁴²⁾ إلى أن أفعال الاضطهاد والاحتجاز والتشهير ضد قادة النقابات العمالية، التي نفذت الدولة كثيراً منها، تشكل عقبة أمام الحريات العمالية الأساسية، وتسهم في خلق مناخ من الوصم والترهيب يُثني بشدة عن ممارسة حرية تكوين الجمعيات. وتواصل منظمة العمل الدولية تقييم تنفيذ التدابير الرامية إلى معالجة هذه الشواغل⁽⁴³⁾. وعلى الرغم من رفض الحكومة لهذه النتائج، فإنها طلبت المساعدة التقنية في عام 2021 لتحسين الامتثال لاتفاقيات العمل ذات الصلة.

50- وتلاحظ المفوضية السامية لحقوق الإنسان ما حدث في 22 تموز/يوليه 2021 من رفض الدعوى الجنائية المرفوعة ضد مدافع عن حقوق الإنسان يعمل على تعزيز حقوق المرأة في الصحة، وهو ما يشمل إنكاء الوعي ونشر المعلومات عن الحقوق المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، ألقى القبض عليه في 12 تشرين الأول/أكتوبر 2020 من جانب أفراد من مكتب التحقيقات العلمية والجنائية والشرعية ومُتهم جنائياً بمساعدة ضحايا الاغتصاب اللاتي يسعين إلى الحصول على إجهاض. وقد أوصت هيئات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بأن تُلغى الحكومة تجريم الإجهاض وتكفل توفير خدمات الصحة الجنسية والإنجابية المناسبة⁽⁴⁴⁾. وتشجع المفوضية الحكومة على تنفيذ هذه التوصيات وعلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان عدم تجريم أحد بسبب الدفاع عن حقوق المرأة، بما في ذلك الحق في الصحة الجنسية والإنجابية.

51- وسجلت المفوضية السامية لحقوق الإنسان 12 شكوى رسمية مقدمة من منظمات مجتمع مدني إلى السلطات الإدارية والقضائية وإلى أمين المظالم فيما يتعلق بالحصول على الخدمات العامة. وظلت جميع الشكاوى دون إجابة رسمية حتى وقت كتابة هذا التقرير. وأبلغ أعضاء من المجتمع المدني المفوضية أن عدداً قليلاً فقط من الشكاوى الرسمية يُعرض على السلطات المختصة بسبب انعدام الثقة في النظامين الإداري والقضائي وبسبب الخوف من الانتقام.

ثالثاً - التعاون والمساعدة التقنية

52- طوال الفترة قيد الاستعراض، عززت المفوضية السامية لحقوق الإنسان وجودها في جمهورية فنزويلا البوليفارية في أعقاب رسالة تفاهم مع حكومة البلد، جرى التوقيع عليها في 20 أيلول/سبتمبر 2019 ومُددت لسنة أخرى في أيلول/سبتمبر 2020، حددت المعايير العامة للتعاون وزادت عدد موظفي حقوق الإنسان في فنزويلا ثلاث مرات. وجرى أيضاً إضفاء الطابع الرسمي على آلية لتبادل المعلومات. وترحب المفوضية بزيادة التعاون مع السلطات، بما في ذلك في سياق المناقشة الرامية إلى إنشاء مكتب قُطري في عام 2021.

(42) انظر الرابط: https://www.ilo.org/gb/GBSessions/GB337/WCMS_722037/lang--en/index.htm.

(43) ILO Governing Body, report of the Director-General, 18 June 2021، متاح على الرابط: https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_norm/---relconf/documents/meetingdocument/wcms_804314.pdf.

(44) الوثيقة CEDAW/C/VEN/CO/7-8، الفقرة 31؛ والوثيقة CCPR/CO/71/VEN، الفقرة 19.

53- وجرى أيضاً تحديث خطة العمل المشتركة لتطوير تسعة مجالات للتعاون التقني، والتي تضمنت أنشطة إضافية مثل تقديم المساعدة التقنية لأغراض الجولة القادمة للاستعراض الدوري الشامل. وواصلت لجنة التنسيق المشتركة بين المؤسسات، التي أنشئت في عام 2019 وتتألف من ممثلين عن عشر مؤسسات، الاجتماع بانتظام لمتابعة تنفيذ خطة العمل، وأجرت اللجنة مناقشات موضوعية حول المجالات الرئيسية للتعاون وشواغل حقوق الإنسان، وزيادة التفاعل البناء مع السلطات.

54- وأدى إضفاء الطابع الرسمي على آلية إثارة الشواغل بشأن الحالات الفردية وحالات حقوق الإنسان إلى تيسير تبادل المعلومات بين مفوضية حقوق الإنسان والسلطات الفنزويلية بشأن الحالات الفردية وإحالة التبليغات المبكرة إلى السلطات. وهذه شملت حالات محددة تتعلق بمضايقة واحتجاز صحفيين، ومدافعين عن حقوق الإنسان، وقادة نقابيين، وفاعلين آخرين من المجتمع المدني. ونقاسمت المفوضية أيضاً مع السلطات المختصة أربع مذكرات تقنية بشأن الشواغل المنهجية المتعلقة بحقوق الإنسان، تتضمن توصيات محددة، بما في ذلك ما يتعلق بالحق في الصحة، والقيود المفروضة على الحيز المدني، وأوضاع الاحتجاز.

55- وقد أhalّت المفوضية السامية لحقوق الإنسان إلى السلطات حالات فردية مؤقّعة تتعلق بالاحتجاز، بما في ذلك احتجاج لنساء، تتطلب حلولاً عاجلة لأسباب صحية، وتأخيرات قضائية، وعدم تنفيذ أوامر إفراج قضائية، واستمرار الاحتجاز على الرغم من إتمام تنفيذ الأحكام. ومن بين هذه الحالات، كان قد جرى الإفراج عن 152 شخصاً وقت كتابة هذا التقرير. وقُدّمت لجنة التنسيق المشتركة بين المؤسسات معلومات عن الوضع القضائي للحالات وعن التدابير المتخذة لمعالجة الشواغل الإنسانية والقضائية وتلك المتعلقة بالسجون بشأن أكثر من 100 حالة. وترحب المفوضية بالقنوات الجديدة للمناقشات مع كل من سلطات القضاء العادي والقضاء العسكري بشأن هذه الحالات، فضلاً عن قرار رئيس جمهورية فنزويلا البوليفارية بالعفو عن 110 أشخاص (من بينهم ست نساء)، معظمهم من السياسيين الفنزويليين الذين جرى احتجازهم أو كانوا في المنفى أو أخضعوا لتدابير احترازية.

56- وواصلت المفوضية السامية لحقوق الإنسان حوارها المنتظم مع مكتب المدعي العام، وهي تلاحظ إحراز بعض التقدم في الإجراءات القضائية المتعلقة بقضايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك التحقيق في 79 حالة موثقة من حالات الإعدام خارج نطاق القضاء ادّعي وقوعها على أيدي قوات الأمن وفي 18 حالة من حالات الإعدام في سياق الاحتجاجات. وترحب المفوضية بالإجراءات المتخذة لإحراز تقدم في هذه الحالات، ولكنها تلاحظ أن أغلبية هذه الحالات لا تزال، حتى الآن، في مرحلة المقاضاة، ولم يصدر حكم نهائي بشأنها.

57- وواصلت المفوضية السامية لحقوق الإنسان أنشطتها بغية تعزيز نظام العدالة. وأجرت المفوضية تشخيصاً لتحديد العوامل التي تؤثر على الوضع في مراكز الاحتجاز الاحترازي. وجرى تقديم النتائج الأولية ومناقشتها مع السلطات في نهاية عام 2020 ويُسترشد بهذه النتائج في توجيه أنشطة المساعدة التقنية لعام 2021، التي تستهدف بوجه خاص الاكتظاظ والتأخيرات القضائية.

58- وقامت المفوضية السامية لحقوق الإنسان أيضاً بتقييم مدى امتثال نظام العدالة لمعايير بروتوكول مينيوسوتا المتعلق بالتحقيق في حالات الوفاة التي يُحتمل أن تكون غير مشروعة، ولدليل النقصي والتوثيق الفعالين للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (بروتوكول اسطنبول)، وبصياغة بروتوكولات للتحقيق في الادعاءات المتعلقة بانتهاكات الحق في الحياة والحق في السلامة الشخصية من أجل الاسترشاد بها - بطريقة عملية - في الإجراءات التي يتعين أن تتخذها كل مؤسسة تتحمل المسؤولية في هذه العملية. وجرى عرض هذا العمل ومناقشته خلال حلقة عمل عُقدت في شباط/فبراير 2021. وقُدّمت المفوضية أيضاً إلى السلطات مشروع بروتوكول يتعلق بمراقبة المفوضية لجلسات المحاكمات، للاستفادة من ذلك في إصدار توصيات مفصلة ومحددة ترمي إلى تحسين الامتثال للمعايير الدولية الواجبة التطبيق.

59- وفي كانون الثاني/يناير 2021، عرضت المفوضية السامية لحقوق الإنسان تعليقات على مشروع منهجية لوضع الخطة الوطنية الثانية لحقوق الإنسان أعدتها الحكومة، وشجعت المفوضية في هذه التعليقات على اعتماد نهج شامل للجميع وتشاركي. وفي أيلول/سبتمبر 2020، سَرت المفوضية عقد دورة تدريبية تتعلق بإنشاء آليات وطنية لتقديم التقارير (الإبلاغ) والمتابعة، تكمل الدورات التدريبية السابقة، وستكون ذات صلة بالجولة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل المقرر عقدها في عام 2022. وقُتِمت المفوضية أيضاً خطة تدريب بشأن مفاهيم حقوق الإنسان الرئيسية، يُتَوَقَّع أن يجري تنفيذها في نهاية عام 2021.

60- وعلى الرغم من تأثير جائحة كوفيد-19 و"حالة التحذير" المعلنة في 13 آذار/مارس 2020، استؤنفت الزيارات إلى مراكز الاحتجاز إلى جانب البعثات الميدانية في أيلول/سبتمبر 2020، وفقاً للمتطلبات الصحية المعمول بها. وإجمالاً، اضطلعت المفوضية ببعثات ميدانية في ثماني ولايات - أنزواتيغوي، وباريناس، وبوليفار، وكوكيديس، ولارا، وميريدا، وتاتشيرا، وزوليا - لتقييم الاحتجاجات من حيث أنشطة المساعدة التقنية ولجمع معلومات مباشرة عن حالة حقوق الإنسان.

61- وأُجرت المفوضية 24 زيارة إلى مراكز احتجاز، بما في ذلك أثناء البعثات الميدانية، وأُجرت مقابلات روعيت فيها السرية مع 308 محتجزين، من بينهم 54 امرأة و60 طفلاً، وفقاً للبروتوكول المتفق عليه مع الحكومة. وجرى القيام بزيارتين إلى مراكز عسكرية و22 زيارة إلى مراكز تديرها وزارة خدمات السجون، بما في ذلك زيارات إلى منشآت للنساء والأطفال. وزارت المفوضية مراكز الاحتجاز الرئيسية التابعة لجهاز المخابرات الوطنية البوليفارية والمديرية العامة للمخابرات العسكرية المضادة في كاراكاس، وأُجرت 49 مقابلة فردية روعيت فيها السرية. وفي آذار/مارس 2021، زارت المفوضية، لأول مرة، مركز للاحتجاز السابق للمحاكمة تديره الشرطة الوطنية البوليفارية في كاراكاس، وجرى الاتفاق مع السلطات على جدول زمني للزيارات.

62- وفي أعقاب كل زيارة من هذه الزيارات، قُتِمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان تقارير سرية إلى السلطات تتضمن توصيات ترمي إلى تحقيق امتثال أقوى لمعايير الاحتجاز الدولية فضلاً عن توصيات محددة بشأن الحالات الفردية العاجلة. وناقشت المفوضية النتائج والتوصيات مع السلطات في عدة مناسبات. ودعت المفوضية إلى الامتثال للمبادئ التوجيهية المتعلقة بجائحة كوفيد-19 وأبعادها المتصلة بحقوق الإنسان، وخاصة فيما يتصل بكل من أوضاع الاحتجاز، والزيارات التي يقوم بها الأقارب والمحامون، والإفراج عن المحتجزين الذين يواجهون مخاطر خاصة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، تعاونت المفوضية السامية لحقوق الإنسان مع وزارة خدمات السجون في تنظيم ندوة افتراضية بشأن معايير حقوق الإنسان الواجبة التطبيق.

63- وواصلت المفوضية السامية لحقوق الإنسان العمل بشكل وثيق مع مكتب أمين المظالم، حيث قُتِمت التدريب وبدأت أيضاً في إجراء تقييم للجنة الوطنية لمنع التعذيب بغية تعزيز قدراتها على اتخاذ خطوات فعالة لمنع التعذيب وإساءة المعاملة. كما قُتِمت المفوضية دورات تدريبية افتراضية إلى مكتب أمين المظالم بشأن مواضيع مختارة مثل حقوق الشعوب الأصلية والتعاون مع المدافعين عن حقوق الإنسان، وقُتِمت المساعدة إلى مكتب أمين المظالم في تنفيذه لنظامه الجديد لجمع البيانات.

64- ويسرت المفوضية عقد حلقة عمل في أوائل آب/أغسطس 2020 مع وزارة الداخلية والعدل والسلام بشأن معايير عمل الشرطة واستخدام القوة في المظاهرات والعمليات الأمنية المعقدة، كما قُتِمت تعليقات على أربعة بروتوكولات لقوات الشرطة بشأن استخدام القوة كانت قيد المراجعة. ووُضع جدول زمني لأنشطة تقديم الدعم التقني إلى وحدة الضحايا التابعة للوزارة، وكذلك في مجال إصلاح الشرطة.

65- وترحب المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالجهود التي بذلتها الحكومة لزيادة التفاعل مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان، ولا سيما نظام الإجراءات الخاصة. وقام المقرر الخاص المعني بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان ببعثة رسمية إلى جمهورية فنزويلا البوليفارية في الفترة من 1 إلى 12 شباط/فبراير 2021. والتزمت الحكومة بأن توجه الدعوة إلى مكلف ثانٍ بولاية خلال عام 2021. وفي أيلول/سبتمبر 2020، نظمت المفوضية حلقة عمل مع السلطات الفنزويلية، بمشاركة ممثلين عن لجنة حقوق الطفل، لإعادة النظر في التحفظات التي سجلتها الحكومة على المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان.

رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

66- ترحب المفوضية السامية لحقوق الإنسان بتعاون حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية في تنفيذ التوصيات الصادرة سابقاً وتظل المفوضية ملتزمة بتقديم المساعدة التقنية. وترحب المفوضية بالتدابير التي اتخذتها الحكومة لمعالجة أوجه القصور القائمة من قبل في التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، على الرغم من التحديات الإضافية التي جاءت بها جائحة كوفيد-19 والتدابير القسرية الانفرادية القطاعية، والتي أدت إلى زيادة تقليص الموارد المتاحة. بيد أنه لا يزال يتعين تنفيذ كثير من التدابير العاجلة التي تؤثر مباشرة على هذه الحقوق، بما في ذلك ضمان مستويات دخل كافية، والتحقيق في ادعاءات التمييز من حيث الحصول على الغذاء والرعاية الصحية، وضمان المشاركة الشاملة من جانب ممثلي المجتمع المدني في رسم السياسات. والافتقار إلى المعلومات المتاحة للجمهور فيما يتعلق بالتمتع بهذه الحقوق يعرض للخطر كثيراً من الجهود والإنجازات التي أبلغت عنها الحكومة. ويساور المفوضية القلق إزاء تجريم المدافعين عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وبخاصة القادة النقابيون والطلابيون. ولا تزال الممارسة الفعالة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية مصدر قلق في جمهورية فنزويلا البوليفارية، ولا سيما لصالح الضعفاء من الفئات والأشخاص، وتظل المفوضية على استعداد لمساعدة الحكومة في تنفيذ هذه التدابير العاجلة.

67- وبالإضافة إلى التوصيات الصادرة سابقاً فيما يتصل بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، والتي لا يزال الكثير منها ساري المفعول (انظر المرفق أدناه)، تقدّم المفوضية التوصيات الإضافية التالية إلى حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية:

التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

(أ) مواصلة الجهود الرامية إلى تحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية والغذاء، وتقديم تقارير بشكل علني ومنتظم عن هذه الجهود، مع إيلاء اهتمام خاص للمساواة في الوصول وعدم التمييز، وضمان الشفافية والمشاركة والرقابة العامة؛

(ب) اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان إيجاد دخل كاف للموظفين العموميين والعاملين في القطاعات التي تعتمد على التمويل العام، وخاصة في قطاعي الصحة والتعليم، بطريقة شفافة وتشاركية، بما في ذلك عن طريق تعديل المرتبات والتحويلات النقدية الموجهة إلى سلة استهلاك المستهلك الأساسي، واتخاذ تدابير ملموسة لتعزيز التمتع بالحقوق العمالية، بما في ذلك عن طريق ضمان الامتثال لاتفاقيات العمل الدولية والاتفاقات الجماعية، وتقديم تقارير علنية عن تنفيذها؛

(ج) اتخاذ تدابير ملموسة لتعزيز استقلالية الجامعات، وإجراء عمليات انتخابية حرة ومستقلة بها، وفقاً للوائح الداخلية، وضمان حرية تكوين النقابات للعاملين في الجامعات؛

الوصول إلى المعلومات

(د) تقديم تقارير بشكل علني ومنتظم عن المعلومات التي تنتجها المؤسسات العامة فيما يتصل بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، بما في ذلك عن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ومؤشرات حقوق الإنسان المعترف بها دولياً، وعن المنهجيات والمصادر المستخدمة لإنتاج هذه المعلومات؛

(هـ) اتخاذ تدابير ملموسة لضمان الحق في الوصول إلى المعلومات العامة، والإبلاغ العلني عن تنفيذ هذه التدابير - بما في ذلك عن طريق صياغة وسن قانون أساسي بشأن الشفافية يتوافق مع المعايير الدولية، وضمان ألا تكون طلبات المعلومات العامة مرهقة بلا داع وألا تُرفض بسبب إغفال الإجراءات الشككية غير الضرورية، واستحداث آليات رقمية لتلقي طلبات المعلومات العامة، ومعالجة أوجه القلق بشأن الأعمال الانتقامية بسبب طلبات الحصول على المعلومات العامة، وتحسين إمكانية الوصول إلى المعلومات وفهمها لجميع الفئات، وخاصة الفئات الأكثر معاناة من التهميش؛

(و) ضمان إجراء مشاورات شفافة وذات طابع تمثيلي، وتوفير إمكانية الوصول إلى المعلومات العامة، فيما يتصل بالسياسة العامة، وخاصة مع أفراد الفئات الضعيفة، قبل اعتماد أو تنفيذ أي قرار أو نشاط أو تدبير يؤثر عليهم؛

(ز) نشر الميزانية الوطنية وتقارير الوزارات وحساباتها، وكذلك الإطار التنظيمي لآحاد الكيانات والسياسات العامة، وتفاصيل هيكلها التنظيمي، والميزانية المخصصة لها وتنفيذها، والمشتريات والتعاقدات، والمشاركة العامة. وآليات المساءلة، وعمليات مراجعة الحسابات، والإجراءات القانونية والإدارية التي بدأتها كيانات الدولة؛

عدم التمييز

(ح) التحقيق في الادعاءات المتعلقة بالتمييز في الوصول إلى برامج الحماية الاجتماعية، واتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان المساواة في الوصول إلى هذه البرامج، وإعطاء الأولوية للفئات الأكثر معاناة من التهميش، وتقديم تقارير بشكل علني عن النتائج وعن تنفيذ التدابير؛

(ط) اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ الولاية الدستورية القضائية بالاعتراف بجميع أقاليم السكان الأصليين وحقوقهم الجماعية في الأرض دون تأخير، مع التركيز بشكل خاص على مبادرات الترسيم الذاتي للحدود؛

(ي) مواصلة العمل في شراكة مع منظومة الأمم المتحدة والتعاون معها لضمان حقوق الإنسان للأشخاص المتنقلين داخل أراضي جمهورية فنزويلا البوليفارية، وبخاصة المهاجرون والعائدون، والتحقيق في حالات الاختفاء والادعاءات المتعلقة بتهريب الأشخاص؛

(ك) ضمان تنفيذ الإطار التنظيمي البيئي الوطني فيما يتعلق بصناعاتي النفط والتعدين، وخاصة بمنطقة القوس التعديني في أورينوكو (Arco Minero del Orinoco)، والتوقيع والتصديق على الاتفاق الإقليمي بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعروف أيضاً باسم اتفاق إيسكازو؛

(ل) تعديل التشريعات لإلغاء تجريم الإجهاض، وضمان توفير خدمات الصحة الجنسية والإنجابية المناسبة؛

(م) اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان المساواة في الحصول على لقاحات كوفيد-19، وخاصة للفئات المهمشة، مع إيلاء اهتمام خاص لهذه الفجوة الرقمية؛

التعاون

(ن) مواصلة الالتزام بالتنفيذ الفعال لخطة العمل المشتركة المتفق عليها مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وتعميق تفاعل جمهورية فنزويلا البوليفارية مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان.

68- ينبغي قيام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بما يلي:

- (أ) تعليق أو رفع التدابير القسرية الانفرادية القطاعية المفروضة على جمهورية فنزويلا البوليفارية، والتي تعوق جهود الحكومة الرامية إلى التصدي للتأثير المشترك للحالة الإنسانية الراهنة وجائحة كوفيد-19 على السكان؛
- (ب) مواصلة دعمها للاستجابة الإنسانية في جمهورية فنزويلا البوليفارية، وخاصة فيما يتعلق بجائحة كوفيد-19؛
- (ج) ضمان تحقيق توزيع عادل للقاحات فيما بين البلدان، باعتبارها منفعة عامة عالمية تكون في متناول الجميع دون تمييز، وفقاً للمعايير القانونية الدولية ودعماً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- (د) ضمان حقوق المهاجرين من جمهورية فنزويلا البوليفارية في إقليم كل منها والتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان أو التجاوزات المرتكبة ضدهم.

Annex

Summary of previous recommendations

Economic, social, cultural, and environmental rights

- Take all necessary measures to ensure availability and accessibility of food, water, essential medicines and healthcare services, including comprehensive preventative healthcare programmes with particular attention to children's and maternal services, including sexual and reproductive healthcare; (A/HRC/41/18)
- Allocate the maximum available resources towards the progressive realization of economic and social rights in a transparent and accountable manner that allows the assessment of expenditures; (A/HRC/41/18)
- Prioritize measures to decrease early pregnancies, and ensure that all plans regarding sexual and reproductive rights include measurable indicators and monitoring mechanisms; (A/HRC/41/18)
- Increase vaccination coverage for preventable diseases and take adequate measures to control outbreaks of communicable diseases; (A/HRC/41/18)
- Guarantee a full-scale United Nations led response to the humanitarian situation, including increased access for humanitarian actors, facilitating the entry of the World Food Programme, regularizing the presence of international non-governmental organizations and ensuring the protection of all humanitarian workers; (A/HRC/44/20)
- Take urgent steps to end labour and sexual exploitation, child labour and human trafficking within Arco Minero del Orinoco, and ensure regularization of mining activities that respect the right to just and favourable working conditions; (A/HRC/44/54)

Rights of specific groups

- Adopt all necessary measures to ensure the safe, dignified and voluntary return and sustainable reintegration of Venezuelan returnees; ensure their access to healthcare and social protection, and their protection from discrimination and stigmatization; (A/HRC/44/20)
- Ensure adequate and representative consultations are conducted with all indigenous peoples prior to the adoption or implementation of any decision, activity or measure that may affect them, including any impact on their traditional lands, territories and resources; (A/HRC/44/54)
- Ensure that indigenous peoples are able to enjoy their collective right to live in freedom, peace and security, and that they are able to own, use, develop and control their lands, territories and resources, including through the demarcation of traditional lands; (A/HRC/44/54)
- Provide redress to indigenous peoples affected by mining activities, including in the Arco Minero del Orinoco region, in consultation with them. (A/HRC/44/54)

Environmental rights

- Ensure all mining in the Bolivarian Republic of Venezuela is carried out in accordance with adequate human rights, sociocultural and environmental impact studies, and meets national and international environmental standards; (A/HRC/44/54)
- In compliance with international human rights standards, conduct effective and transparent investigations and law enforcement operations to dismantle criminal and armed groups controlling mining activities, tackle corruption, and prosecute and sanction those responsible for crimes and human rights violations in Arco Minero del Orinoco and the surrounding area; (A/HRC/44/54)
- Rescind resolution No. 0010 related to mining in rivers; (A/HRC/44/54)

Right of access to public information

- Allow access to information of public interest; (A/HRC/41/18)
- Regularly publish comprehensive health and nutritional data, disaggregated by sex, age, ethnicity, and location that may be used inter alia, to develop and implement a full-scale humanitarian response to the crisis; (A/HRC/41/18)
- Ensure provision of all social programmes in a transparent, non-politicized, and non-discriminatory manner, including effective oversight and accountability measures; (A/HRC/41/18)
- Publish the national annual budget and expenditure reports, guarantee access to key data to assess the realization of rights and re-establish the oversight role of the National Assembly on use of public funds; (A/HRC/44/20)
- Establish a system for the systematic collection of statistical data on violence against women, disaggregated by forms of violence, number of complaints, prosecutions and convictions imposed on perpetrators; (A/HRC/44/54)
- Undertake and publish key information related to the Arco Minero del Orinoco region, such as environmental and social impact studies, violence and homicide rates and socioeconomic data of the population living within Arco Minero del Orinoco and the surrounding area, including indicators related to economic and social rights; (A/HRC/44/54)

Human rights defenders

- Cease immediately any acts of intimidation, threats and reprisals by members of security forces against relatives of victims of human rights violations who seek justice; (A/HRC/44/54)

Access to justice and adequate reparations

- Conduct prompt, effective, thorough, independent, impartial and transparent investigations into allegations of human rights violations, including deprivation of life, enforced disappearance, torture, and sexual and gender-based violence involving members of the security forces, bring perpetrators to justice and provide victims with adequate reparation; (A/HRC/44/54)
- Conduct prompt, effective, thorough, independent, impartial and transparent investigations into human rights violations, including killings of indigenous peoples, and bring perpetrators to justice; (A/HRC/41/18)
- Ensure the right to remedy and reparations for victims, with a gender sensitive approach, as well as guarantee their protection from intimidation and retaliation; (A/HRC/41/18)
- Review the protocols and methods of the Office of the Attorney General to provide gender-sensitive attention and support for victims of human rights violations and their families; (A/HRC/44/54)
- Cease immediately any acts of intimidation, threats and reprisals by members of security forces against relatives of victims of human rights violations who seek justice; (A/HRC/44/54)
- Adopt the necessary regulations and protocols to fulfil all rights and obligations enshrined in the Organic Law on the right of women to a life free of violence, and also adopt effective measures to assist and protect victims of all forms of violence, including women and children; (A/HRC/44/54)

Engagement with OHCHR and human rights mechanisms

- Increase engagement with international human rights protection mechanisms, including the special procedures system, by receiving regular official visits from mandate holders; (A/HRC/44/20)
- Accept and facilitate the establishment of a permanent OHCHR country office; (A/HRC/41/18)
- Facilitate the establishment of an OHCHR office in the country as an effective means of assisting the State in tackling the human rights challenges and concerns addressed in the present report; (A/HRC/44/20)